أكدت في مقال لها أن علاقات البلدين تزداد قوة ورسوخا

رومانوسكي: أثق بأن الكويت وأمريكا ستستمران في مواجهة العديد من التحديات العالمية معاً

يغمرني الامتنان للشراكة القوية التي نبنيها سوياً في العام المقبل

أكدت السفيرة الأمريكية لدى البلاد ألينا رومانوسكي ، أن العلاقات بين الولايات المتحدة والكويت تزداد قوة ورسوخا ، مع مرور الأيام ، مشيرة إلى إيمانها "بكل ثقة وتفاؤل بأن بلدينا سيستمران في مواجهة العديد من التحديات العالمية اليوم معا ، كحليفين موثوقين وصديقين مقربين".

جاء ذلك في مقال كتبته السفيرة رومانوسكي أمس ، وأوضحت من خلاله إلى أنه تتطلع إلى "البناء على بيان النوايا بشأن التعاون الثقافي الذي وقعناه العام الماضي ، من خلال توسيع تبادل الزيارات وتنفيذ المشاريع الثقافية بين الولايات المتحدة والكويت ، وبذلك نعزز إبداعنا وروابطنا الثقافية القوية".

أضافت : "بينما أتطلع إلى عام 2021 يغمرني الامتنان للشراكة القوية التي نبنيها معا في العام المقبل ، ستحتفل الكويت والولايات المتحدة بمرور 60 عاما على العلاقات الدبلوماسية ، بالإضافة إلى ذكرى استقلال دولة الكويت.

وقالت إن البلدين يجمعهما منظور مشترك ، حيث نصب تركيزنا على المستقبل وإمكانات دولتينا والإنجازات الرائعة التي نتوقع تحقيقها ، وبفضل شراكتنا الطويلة لدي اعتقاد قوي بأن مستقبلنا كماضينا سيكون وثيق الصلة وشديد الترابط.

وقالت السفيرة الأمريكية في مقالتها الذي حمل عنوان "تأملات في العلاقات الأمريكية الكويتية" : كما تعلمون يحتل يوم عيد الشكر مكانة خاصة بين الأمريكيين ، فهو يوم نستغله للتأمل في النعم التي نحظى بها في حياتنا والتي تستوجب الشكر والامتنان. وبينما كنت أتأمل فيما أشعر نحوه بالامتنان ، لم يكن هناك أفضل من أنني كنت أحتفل بهذا العيد ، بالتزامن مع ختام الحوار الاستراتيجي الرابع بين الولايات المتحدة والكويت وهو حوار انخرطت في فعالياته ست مجموعات عمل وتوج باجتماع بين وزيري خارجية الولايات المتحدة والكويت في واشنطن.

جانب من الحوار الإستراتيجي بين الكويت وأمريكا

السفيرة الأمريكية رومانوسكي

الكويت وأمريكا ليستا مجرد حليفتين ولكنهما دولتان تجمعهما صداقة وطيدة

يملؤني الفخر بأن خمسة أجيال من الكويتيين قد درسوا في الولايات المتحدة

أضافت : لقد قرب هذا الحوار بين الولايات المتحدة والكويت بشكل أكبر ، وتخلل هذا الحوار توقيع عدة اتفاقيات لتطوير تنسيق الرعاية الصحية ، والتعاون في إنفاذ القانون والمساعدات الإنسانية في جميع أنحاء العالم كما اعتمدنا برامج تبادل ثقافية وتعليمية إضافية.

وأشارت إلى أن البلدين أطلقا كذلك الاجتماع الأول لمجموعة العمل في التعاون السياسي والتنمية وحقوق الإنسان ، والتي تركز على توسيع مشاوراتنا الرسمية لتشمل القضايا السياسية والإنمائية الإقليمية ذات الاهتمام المشترك ، لافتة إلى أن هذا الحوار يظهر الاتساع والعمق الكبيرين للعلاقات بين الولايات المتحدة والكويت ، كما يؤكد الحقيقة التي لا يمكن إنكارها وهي أن الولايات المتحدة ودولة الكويت ليستا مجرد حليفتين موثوقتين ولكنهما دولتين تجمعهما صداقة وطيدة.

وقالت رومانوسكي : لمست في كل لقاءاتي مع الكويتيين قدرا كبيرا من كرم الأخلاق وحسن الضيافة وكرم الكويت يتعدى حدودها الجغرافية ، فهي تقدم المساعدات الاقتصادية والإنسانية الضرورية في جميع أنحاء العالم ، مؤكدة في الوقت نفسه أن للولايات المتحدة أيضا سجلا طويلا حافلا بالعطاء ، وبتوقيع مذكرة التفاهم بين الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والصندوق الكويتي ، وسيعمل بلدانا الآن بشكل أوثق لتقديم المساعدة للبلدان المحتاجة وبينما نتصدى للتحديات غير المسبوقة للوباء الحالي أصبحت الرعاية الصحية أكثر أهمية من أي وقت مضى.

وأكدت أن الولايات المتحدة تمد يد العون للعالم للتغلب على جائحة كوفيد19 في الوقت ، الذي تتأهب فيه الشركات الأمريكية فائقة الابتكار للحصول على الموافقة على اللقاح.

وأوضحت السفيرة رومانوسكي أن الوباء أظهر حاجة جميع البلدان إلى الاستثمار في أنظمة رعاية صحية مناسبة ، والعمل معا لمواجهة التهديدات الصحية التي تعرضنا للخطر ، وفي هذا الصدد تربط الولايات المتحدة والكويت بالفعل علاقة طويلة الأمد في المجال الطبي ، حيث يزور المواطنون الكويتيون بانتظام الولايات المتحدة لتلقي العلاج الطبي الأكثر تقدما في العالم.وقالت إيضا : إنه بتوقيع مذكرة التفاهم الصحية بين وزارة الصحة والخدمات الإنسانية الأمريكية ووزارة الصحة الكويتية ، سيعزز البلدان التعاون في مجالات الصحة العامة والبحوث الطبية الحيوية والتكنولوجيا الطبية والعلوم الطبية ، كما ستعزز الكويت أنظمة رعايتها الصحية لدمج أحدث التطورات العلمية ، بفضل تبادل المعرفة الضرورية وأفضل الممارسات الطبية.

ولفتت إلى أنه البلدين يتعاونان أيضا من خلال الجهود القانونية المشتركة لجعل بلدينا أكثر أمانا ، وبموجب التوقيع على إعلان النوايا للتفاوض بشأن معاهدة المساعدة القانونية المتبادلة ، التزم بلدانا بتعزيز التعاون في مجال إنفاذ القانون من خلال إنشاء قناة منتظمة للحصول على الأدلة لاستخدامها في الملاحقات والتحقيقات الجنائية في كلا البلدين ، مؤكدة أن ذلك يعد خطوة مهمة نحو ضمان سلامة المواطنين الأمريكيين والكويتيين وأمنهما ، سواء كان التهديد ناتجا عن الإرهاب أو الجريمة العابرة للحدود أو الفساد.

وأوضحت أنه بينما تعمل الكويت على تنويع اقتصادها ، تستعد المؤسسات والشركات الأمريكية للدخول في شراكة مع نظيراتها في الكويت لتطوير القطاع الخاص ، وتمتلك الشركات الأمريكية ثروة من الخبرة والمعرفة لمشاركتها مع الكويت كما تطلع إلى تطوير فرص تعود بالنفع على الطرفين.

وقالت : تعرف شركاتنا بروحها الإبداعية وعزمها في ريادة الأعمال ، وسيؤدي تكوين الشراكات بين الشركات الأمريكية والكويتية ، إلى تعزيز الابتكار وإنشاء أعمال تجارية جديدة مما سيعزز اقتصاد البلدين.

أضافت : يملؤني الفخر بأن خمسة أجيال من الكويتيين قد درسوا في الولايات المتحدة ، وفي كل عام يواصل بلدانا تشجيع الشباب الكويتي للانضمام إلى آلاف الكويتيين الذين يدرسون حاليا في الولايات المتحدة ، فلا يكتسب هؤلاء الطلاب المعرفة من كلياتنا وجامعاتنا ذات المستوى العالمي فحسب ، بل يعملون أيضا كسفراء ثقافيين بحكم الواقع فهم يعززون أواصر الصداقة ويعمقون التفاهم بين شعبينا.

واختتمت السفيرة مقالها بالقول : تسعدني مواصلة بلدينا العمل معا لتحسين جودة تدريس اللغة الإنجليزية ، وتوسيع نطاق الاستشارات الجامعية وزيادة التواصل بين الجامعات الأمريكية والطلبة الكويتيين ، ليتمكن المزيد من الشباب الكويتيين من الوصول إلى الخيارات التعليمية ذات المستوى العالمي المتاحة في أمريكا.

ناشدت الخالد اختيار وزير قادر على الإدارة ولديه رؤية عميقة

«هيئة التدريس» بالجامعة : ضعف المخرجات من أبرز مشاكل التعليم بالكويت

إبراهيم الحمود وعبدالله سهر خلال المؤتمر الصحافي

ناشد رئيس جمعية اعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت د ..ابراهيم الحمود، سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد باسم جمعية اعضاء هيئة التدريس باعتبارها الممثل الشرعي عن 2000 عضو هيئة تدريس بالجامعة، ان يختار لوزارة التربية والتعليم العالي شخصا مؤهلا قادرا على الادارة ولديه رؤية عميقة في المسائل التعليمية والتربوية بشكل عام.

جاء ذلك خلال المؤتمر الصحافي الذي عقدته جمعية اعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت ظهر امس لتسليط الضوء على «مشكلات التعليم في الكويت: الاسباب والحلول».

وأوضح الحمود ان ابرز مشاكل التعليم في الكويت هو ضعف المخرجات من التعليم العام وعدم مواكبة سوق العمل لتلك المخرجات وغياب الاستراتيجية، مشيرا الى ضعف المناهج وعدم وجود رؤية حقيقية لسياسة التعليم.

وتابع: لابد من اختيار وزير للتربية والتعليم العالي ذي فكر تربوي وقادر على الادارة باعتبار ان الوزير رجل سياسة من ناحية ورجل ادارة من ناحية اخرى، افاد الحمود بأن نتيجة قبول اعداد كبيرة من الطلبة بجامعة الكويت اصبح هناك اكتظاظ بالطلبة في الفصول الدراسية عن بعد والتي اصبحت تضم ما يزيد على 80 طالبا، مشيرا الى ان الدول المتقدمة اعتمدت على التعليم التقليدي والتعليم عن بعد معا خلال ازمة كورونا من خلال تخصيص ايام محددة للحضور الى الكليات الجامعية.

وشدد على ضرورة اهتمام الدولة بالاعداد الجيد للمعلمين وتطوير ادائهم واطلاعهم على الآليات الحديثة في التعليم واخضاعهم لدورات تدريبية بشكل مستمر حتى يستطيع المعلم مواكبة التطورات والاساليب الجديدة في التعليم.من ناحيته، ذكر مستشار جمعية اعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت د.عبدالله سهر اننا عشنا خلال الايام الماضية ارادة شعبية للاصلاح والتغيير نأمل ان تترجم لارادة حكومية.

وقال: ان تطوير التعليم بجامعة الكويت بات امر مهما ونحن بجمعية اعضاء هيئة التدريس نعد شهودا على هذا التدهور والذي يعود سببه للتدخلات السياسية في التعيينات والترقيات، موضحا ان التعليم افسده السياسيون، ولابد من الابتعاد عن تسييس المؤسسات التعليمية من اجل تحقيق الاصلاح المنشود.

القضايا تتعلق بحقوق وأراض تم الاستيلاء عليها وإرجعناها

العبدالله : «الموانئ» فازت بأحكام قضائية بمبالغ لا تقل عن 55 مليون دينار

لدى مؤسسة الموانئ خطة لتنفيذ 12 مشروعاً جديداً خلال السنوات المقبلة

قال المدير العام لمؤسسة الموانئ الشيخ يوسف العبدالله إن المؤسسة حصلت على أحكام قضائية لصالحها بمبالغ لا تقل عن 55 مليون دينار «180.7 مليون دولار» في الفترة الأخيرة.

جاء ذلك في مقابلة أجراها الشيخ يوسف العبدالله مع "رويترز" .

وقال العبدالله إن تلك القضايا «تتعلق بحقوق لمؤسسة الموانئ، تم الاستيلاء عليها سواء من حسابات المؤسسة أو من صندوق الموانئ الاستثماري، أو أراض تم أيضا الاستيلاء عليها وتم إرجاعها».

وتابع «اتخذنا أيضاً إجراءات قضائية تتعلق بالمطالبة بالتعويض لهذه الأراضي».

قال إن لدى مؤسسة الموانئ خطة لتنفيذ 12 مشروعاً جديداً خلال السنوات المقبلة من ضمنها تطوير الموانئ الثلاثة الحالية، وإنشاء أربع مدن لوجستية جديدة، بالإضافة إلى إنشاء ميناء بري وآخر بحري جنوب البلاد للأغراض الصناعية.

وأضاف أن 11 مشروعاً منها حصلت على الموافقات اللازمة، بينما يجري العمل حالياً على موافقات المشروع الأخير، المتعلق بإنشاء ميناء صناعي، والذي أوضح أنه مبادرة مشتركة بين مؤسسة الموانئ والهيئة العامة للصناعة.ورفض الخوض في التفاصيل المالية للمشاريع، قائلاً إن هذا الأمر «سابق لأوانه» لأن غالبيتها جديدة وميزانيتها الأولية «إرشادية» ومن المقرر أن تتولى شركات عالمية وضع التقييمات النهائية لها، وقال إن عشرة من تلك المشاريع طرحت بالفعل في مناقصات لمرحلة التصميم، باستثناء مشروع الموانئ الذكية الذي ستطرح مناقصة تصميمه خلال الأسابيع القادمة.

لدى الكويت ثلاثة موانئ تجارية: ميناء الشويخ، الميناء التجاري الرئيسي في البلاد ويقع في مدينة الكويت، وميناء الشعيبة، الميناء الصناعي الرئيسي ويقع بمحافظة الأحمدي بالجنوب، وتدير شركة البترول الوطنية الكويتية رصيفاً فيه مخصصا لسفن النفط والغاز.أما الثالث فميناء الدوحة، ويقع عند مدخل جون الكويت ويتعامل مع السفن التجارية الصغيرة.وقال الشيخ يوسف إن خطة تطوير الموانئ الثلاثة تتضمن زيادة طاقتها، بحيث يستوعب ميناء الشويخ مزيداً من البضائع العامة وبضائع المشاريع، بينما ستجري توسعة ميناء الشعيبة باتجاه المواد السائبة والأحجار وبعض المشتقات النفطية والمواد البتروكيماوية، نظرا لموقعه ضمن منطقة صناعية.

وقال إن صافي أرباح المؤسسة بلغ نحو 210.1 مليون دينار في السنوات الخمس الأخيرة، مقارنة مع 88.9 مليون في الفترة السابقة.

وعزا الزيادة إلى توفير النفقات وإلغاء بعض المناقصات «التي لا حاجة لها»، وارتفاع الإيرادات، إلى جانب مكافحة الفساد واسترداد أراضٍ للمؤسسة كان نفعها عائداً على الغير.

حققت مؤسسة الموانئ بحسب موقعها على الإنترنت أرباحاً صافية بلغت 50.18 مليون دينار في السنة المالية الأخيرة حتى نهاية مارس الماضي، مقارنة مع 48.5 مليون دينار في السنة السابقة.

تعتمد الكويت على النفط في نحو 90 بالمئة من إيراداتها وتعمل على تنويع مواردها في خضم أزمة اقتصادية من أسوأ ما عرفته منطقة الخليج بسبب انخفاض أسعار الخام وجائحة فيروس «كورونا». وتسحب الكويت من احتياطياتها المالية لسد عجز آخذ بالاتساع، ويتوقع صندوق النقد الدولي أن ينكمش اقتصادها 8.1 بالمئة هذا العام.

الشيخ يوسف العبدالله

خطة تطوير الموانئ الثلاثة تتضمن زيادة طاقتها والقدرة الاستيعابية لها